المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

سلسلة البحث الراجع

سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة

التدخل الإماراتي في اليمن
الأدوار والمصالح

العدد السادس والثلاثون

تموز 2019

التدخل الإماراتي في اليمن

الأدوار والمصالح

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for
Studies and Documentation

سلسلة البحث الراجع: سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة، دون التدخل فيها بالتحليل أو بالمناقشة.

العنوان: التدخل الإماراتي في اليمن: الأدوار والمصالح
إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية
الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
تاريخ النشر: تموز 2019 م الموافق ذو القعدة 1440 هـ
رقم العدد: السادس والثلاثون
القياس: 21 × 29 سم
الطبعة: الأولى

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول
هاتف: 01/836610
فاكس: 01/836611
خليوي: 03/833438
Postal Code: 10172010
P.o.Box:24/47
Beirut- Lebanon
E.mail: dirasat@dirasat.net
http//www.dirasat.net

حقوق الطبع محفوظ للمركز
جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

ثبت المحتويات

مقدّمة 5

أولًا: الدور الإماراتي في اليمن بعد "الربيع العربي" 6
1.1 النفوذ الإماراتي منذ 2013 7
1.2 مصالح الإمارات السياسية..... 9

ثانيًا: السيطرة على القطاعات الحيوية 11
2.1 المرافق العامة والخدماتية..... 11
2.2 السيطرة على السواحل والموانئ 12

ثالثًا: الإمارات في جنوب اليمن 16

رابعًا: الوجود العسكري الإماراتي..... 17
4.1 رُقعة انتشار القوات الموالية للإمارات..... 17
4.2 القوى التابعة للإمارات 18
4.2.1 الإماراتيون 18
4.2.2 القوات اليمنية التابعة..... 19
4.2.3 المرتزقة الأجانب 23

خامسًا التكلفة المالية لحرب اليمن 26

سادسًا: التسويق والدعاية بهدف السيطرة 29

سابعًا: تحدّيات تواجه الإمارات..... 30
7.1 التباينات مع الرياض 30
7.2 "القاعدة" حليف للإمارات..... 31
7.3 فضيحة السجون السرية..... 32
7.4 انتهاكات الوكلاء المحليين..... 33
7.5 نظرة اليمنيين للإمارات 34

مقدّمة[1]

انخرطت دولة الإمارات العربية المتحدة في الحرب اليمنية في ظل "عاصفة الحزم" التي أعلنتها السعودية في آذار/مارس عام 2015، وذلك استكمالًا لتدخلاتها السياسية ولا سيما بعد 2011. وبعد 4 سنوات من العدوان على اليمن حاولت الإمارات في تموز/يوليو 2019 إظهار انعطافة في ما يتصل بوجودها ودورها في اليمن. وقد تم ذلك من خلال انسحابات إماراتية تمّت على شكل تخفيض قواتها بنسب كبيرة في مناطق، وانسحابات شاملة في مناطق أخرى سلّمتها للقيادة السعودية. وشملت هذه الانسحابات ساحات القتال خارج الجنوب اليمني: انسحاب كامل من مأرب حيث حلّت القوات والمعدّات السعودية محل تلك الإماراتية، بما فيها بطاريات "باتريوت"، وإخلاء معسكر الخوخة، وانسحاب بنسبة كبيرة من جنوب الحُدَيدة مع إبقاء الإدارة الإماراتية لهذه الجبهة، وسحب عدد كبير من الضباط الإماراتيين من قاعدة عصب في إريتريا.

روّجت الإمارات لتدخلها في اليمن على أنه يندرج ضمن جهود ما يُسمّى "دعم الشرعية" وفرض الاستقرار. إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك. على مدى سنوات، رسخّت أبو ظبي تواجدها على الأراضي اليمنية، فارضة نفسها أحيانا بقوة المال، وأحيانًا أخرى بقوة السلاح، وسعت السياسة الخارجية للإمارات إلى توسيع نفوذها بهدف التحكم بمراكز القرار. هذه السياسة أدت إلى تعميق الانقسامات الداخلية وأسهمت في انتشار المجاميع المسلّحة بما فيها التنظيمات الإرهابية. وبهدف السيطرة على الموارد في اليمن، اعتمدت أبو ظبي على سياسة شراء الولاءات، وخاصة في المحافظات الجنوبية حيث اتجهت مطامعها إلى الثروات الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن والثروة السمكية. هذا بالإضافة إلى المدن الساحلية التي تحوي موانئ مهمة بالنسبة للإمارات الساعية إلى بسط النفوذ على مضيق باب المندب الاستراتيجي وتأمين خطوط التجارة عبر ميناء عدن الجنوبي نحو باقي أنحاء العالم.

تستعرض هذه الورقة البحثية ممارسات الإمارات في اليمن في محاولة للإضاءة على الدور الحقيقي الذي تمارسه في هذه المنطقة، والمنطلقات التي تؤطر قراراتها فيما يخص سياساتها الخارجية تجاه البلد الأفقر في منطقة الشرق الأوسط. كما تطرح الورقة تساؤلات عدة حول سبب مشاركة أبو ظبي في الحملة العسكرية على اليمن، إضافة إلى رقعة

[1] إعداد مودة إسكندر، وساهم في التقرير يارا بليبل وملاك مسلماني.

انتشارها ومناطق النفوذ التي شملها هذا الانتشار، فضلًا عن حجم التكلفة البشرية والمادية لهذه المشاركة.

أولًا: الدور الإماراتي في اليمن بعد "الربيع العربي"

مع تفجّر ما عُرف بثورات الربيع العربي، ووصول رياحها إلى اليمن، أدركت مراكز القرار في أبو ظبي أنّ عليها تغيير سياساتها لخطف التحركات الشعبية وإعادة تأطيرها بما يخفف من أي موجبات قد ترتد سلبًا عليها. وقد برز تغلغل أبو ظبي بُعيد فترة "الربيع العربي" الذي شهده اليمن عام 2011. "فبعدما ثار اليمنيون وأطاحوا الرئيس اليمني الأسبق علي عبد الله صالح، راح الإماراتيون من خلال المبادرة الخليجية يخدعون أهل عدن زاعمين أنهم سيجعلون مدينتهم كدُبَي، فيما يعكس الشارع واقعًا مختلفًا تمامًا عبر ما حل بالمدينة من دمار وتشريد الفقراء وتحويل الحرب إلى أكبر باب ارتزاق للناس"[2].

هكذا استغلت الإمارات "انتفاضة" الشعوب العربية وما خلّفته من تحوّل في ديناميات الحكم لتقدّم نفسها، ودول الخليج، كضمانة للاستقرار في المنطقة. ومن خلال سياساتها الخارجية استغلت أبو ظبي اضطرابات الدول المجاورة لتساهم في التدخل في شؤون كل من اليمن وليبيا ومصر وسوريا.

لفهم الدور الذي تلعبه الإمارات في اليمن لا بد من الإضاءة على الاستراتيجية التي اعتمدتها في المنطقة. وقد سلط موقع Lobelog الأميركي الضوء على تدخلات الإمارات في المنطقة من أجل وقف الربيع العربي الذي هز الشرق الأوسط عام 2011، مع استمرار دعمها للأنظمة السلطوية العسكرية وبقايا الأنظمة البائدة في محاولة منها لمنع التغيير من الوصول إليها وكذلك محاربة الإسلام السياسي لكن على الرغم من أنّ حكومة الإمارات قد روجت بقوة لإعطاء صورة إيجابية عن سياستها الخارجية بوصفها إنسانية وغير تدخلية إلا أنّ سياساتها تُظهر بوضوح أنّ الأمر ليس كذلك[3].

---

[2] Ghaith Abdul-Ahad, Saudierne er langt fra de eneste, der puster til konflikterne i Yemen, 7. januar 2019,
https://www.information.dk/udland/2019/01/saudierne-langt-eneste-puster-konflikterne-yemen

[3] Jonathan Fenton-Harvey, "The UAE's Crusade against Regional Democracy", Lobelog, April 19, 2019,
https://lobelog.com/the-uaes-crusade-against-regional-democracy/

وفيما يتعلق بالاستراتيجية المتبعة لتحقيق هذه السياسات فقد أشارت دراسة حديثة أعدتها وحدة الدراسات والبحوث في المركز المصري للإعلام أن التدخلات الإماراتية في الدول العربية لم تكن مجرد ردة فعل لما سمي بـ "الربيع العربي"، ولكنها بدأت كاستراتيجية منظمة منذ أن تولّى ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد رئاسة الأركان في الجيش الإماراتي عام 1992. وأكدت الدراسة أن "الدور الإماراتي في المنطقة تعدّى حالة التدخلات العادية إلى ارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون الدولي مثل تمويل الانقلابات العسكرية، والرشاوى الضخمة التي تقدمها لمؤسسات وأشخاص للعمل ضد مصالح بلادهم ومحاولة تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية فيها بخلق اضطرابات لزعزعة نظم مستقرة أو شراء ذمم وولاءات على نطاق واسع"[4].

تستخدم أبو ظبي في هذه التدخلات أدوات تتمثل في المؤسسات المالية، والمؤسسة العسكرية والأمنية، والمؤسسات البحثية والاستشارية، بهدف شراء النفوذ في مراكز صنع القرار واتخاذه. من خلال هذه الأدوات تعمل أبو ظبي على إحداث قلاقل إقليمية ودعم الانقلابات ضد نظُم سياسية مستقرة، معلنة الحرب المفتوحة ضد الإخوان المسلمين والضغط لتصنيفهم كجماعة إرهابية، إضافة إلى جلب النفوذ الدولي.

في المحصلة، دفعت الانتفاضات العربية الإمارات نحو سياسة خارجية أكثر تدخلية لاحتواء التهديدات الصاعدة ومحاولة حماية الوضع القائم في العالم العربي. وفي هذا السياق عززت عدوانيتها تجاه حركات الإسلام السياسي ولا سيما الإخوان المسلمين وانخرطت بشكل أوضح في الصراع الإقليمي بوجه إيران وحلفائها.

1.1 النفوذ الإماراتي منذ 2013

منذ بدء العلاقات بين الإمارات واليمن، اعتمدت أبو ظبي على سلاح المال للنفاذ إلى الداخل اليمني وتنفيذ سياساتها الرامية إلى توسيع رقعة تواجدها في المنطقة. تعود بداية هذه العلاقات إلى العام 1971 مع قيام الشيخ زايد بن سلطان، مؤسس دولة الإمارات، بأربع

[4] طه العيسوي، دراسة: هذه دوافع التدخل الإماراتي في دول المنطقة، الأربعاء، عربي 21، 12 تموز/ يوليو 2017. https://m.arabi21.com/Story/1020554

زيارات رسمية لليمن، كانت الأولى في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1972 والرابعة في 21 كانون الأول/ديسمبر 1986، عندما أفتتح سد مأرب الذي أعيد بناؤه على نفقة الإمارات[5].

على مدى عقود من الزمن، سعت الإمارات جاهدة إلى إيجاد موطئ قدم لها في اليمن، معتمدة في ذلك على أساليب عدة تستند إلى المال تارة وإلى وقوة السلاح تارة أخرى. ومنذ عام 2013 صعد دور الإمارات في أكثر من ساحة، وكشف عن إمكانياته في التأثير عليها، معتمدًا على شبكة من العلاقات الدولية، والأدوات المحلية في بلدان الصراع، واستقطاب عناصر أجنبية[6].

تتداخل العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية في تشكيل أسباب النفوذ الإماراتي في اليمن، ويعد كل منها مهدّدًا لأمنها القومي:

على الصعيد الاقتصادي، وسّعت الإمارات علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة لكي تحصل على مقعد متصدّر ضمن مراكز القرار. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية رسّخت موقعها كمركز دولي في الملاحة البحرية، منعت تطوير ميناء عدن الاستراتيجي بعد خروجه عن سيطرتها عام 2012، كما سعت إلى إيجاد بديل لمضيق هرمز من خلال مد أنبوب نفط لساحل محافظة المهرة على بحر العرب.

ومع نهاية آب/أغسطس عام 2012، وتشكيل ما عُرف آنذاك بحكومة الوفاق الوطني، أقرّ مجلس إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن إلغاء اتفاقية تأجير ميناء عدن لشركة موانئ دبي العالمية، الموقَّعة عام 2008، بعد أن أثير حولها الكثير من الجدل والشبهات.

وترى الإمارات في ميناء عدن تهديدًا استراتيجيًا لموانئها، لوقوعه على الخط الملاحي الدولي الرابط بين الشرق والغرب، ولا تحتاج السفن العابرة من خلاله إلى أكثر من 4 أميال بحرية لتغيير اتجاهها والوصول إلى محطة إرشاد الميناء[7].

أما على الصعيد السياسي، تُعدّ دولة الإمارات منذ العام 2011 إحدى الدول الراعية للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي مهّدت الطريق لخلع الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح

---

[5] سفارة الإمارات بصنعاء، العلاقات الثنائية تاريخ الولوج: 9-3-2013 نسخة محفوظة 1 كانون الثاني/يناير 2018 على موقع واي باك مشين.

[6] مستقبل النفوذ الإماراتي في اليمن، 24 تموز/يوليو 2018، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
https://fikercenter.com/position-papers/مستقبل-النفوذ-الإماراتي-في-اليمن

[7] مستقبل النفوذ الإماراتي في اليمن، 24 تموز/يوليو 2018، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
https://fikercenter.com/position-papers/مستقبل-النفوذ-الإماراتي-في-اليمن

وتعيين الرئيس المنتهية ولايته حاليًا عبد ربه منصور هادي كرئيس للجمهورية اليمنية في شباط/ فبراير 2012.

تتعامل قيادة دولة الإمارات مع ما تعتقد أنها مهددات سياسية على أنها مهددات أمنية، وتراها في المدى المتوسط مهددات وجودية، وترى أنّ مفرزات الربيع العربي تهديد لنظامها، لذلك تسعى إلى التعامل مع هذه النتائج حسب رؤيتها وسياستها الخارجية[8].

تستخدم الإمارات أدوات عدة لترسيخ هذا الدور، وتسعى لتقديم نموذج خاص بها لنشر نفوذ يتخطى حدودها الجغرافية وإمكانياتها المحدودة. وفي هذا السياق تنوّع شراكتها الاقتصادية مع القوى الدولية إلى مجالات السياسة والأمن، وتلجأ إلى تدريب ودعم كيانات مسلحة، تؤهّلها لتنفيذ أجندات أبو ظبي.

وأخيرًا، على الصعيد العسكري، تُعدّ الإمارات الدولة الأكثر حضورًا عسكريًا ونفوذًا على الأرض اليمنية منذ عام 2015، وتنافس في ذلك وجود حليفتها السعودية. وقد رمت في المعركة العسكري وغطائها السياسي فشاركت بقواتها الجوية والبحرية والبرية في الحملة العسكرية للتحالف السعودي على اليمن.

كانت مشاركة الإمارات هي الأكبر من بين الدول الأعضاء في التحالف، فقد شاركت في الطلعة الأولى للطيران من أجل أحكام السيطرة على الأجواء اليمنية وتدمير المضادات الأرضية والرادارات بحوالي 30 طائرة حربية مقارنة بمئة طائرة تابعة للسعودية. وقد بلغ عدد قتلى القوات الإماراتية 97 جنديًا بينهم ضباط حتى نهاية عام 2018.

وبالإضافة إلى مشاركتها منذ بداية الحرب في أيلول/سبتمبر 2015 بحوالي أربعة آلاف جندي شكلت مجاميع مسلحة محلية من بعض القوى الانفصالية والجماعات السلفية والقيادات المحلية، بالإضافة إلى عسكريين وشركات أجنبية، كما استأجرت عددًا من سفن البحرية الأميركية.

1.2 مصالح الإمارات السياسية

تزعّمت أبو ظبي الجهود الرامية إلى إجهاض نُظم الحكم التي أنتجتها ثورات الربيع، ورمت بثقلها المالي والسياسي لدعم وإسناد ما يُسمّى بقوى الدولة العميقة لإعادة الأنظمة القديمة إلى السلطة من جديد سواء بشخوصها السابقة أو بوجوه جديدة.

---

[8] المصدر السابق، مستقبل النفوذ الإماراتي في اليمن.

كان للحضور السعودي والخليجي في اليمن دور كبير في ترتيب نقل السلطة من خلال المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية تشرين الأول/نوفمبر 2011 ضمن ما سُمّي بالمرحلة الانتقالية. إلا أنّ هذه التدخّلات كانت من أهم أسباب انزلاق اليمن إلى الفوضى وعدم الاستقرار.

أجهضت دول مجلس التعاون تحرّك الشارع من خلال منح الرئيس الأسبق علي عبد اللّه صالح حصانة مع بقائه في اليمن، ومشاركة حزبه قوى المعارضة مناصفة في تشكيل الحكومة. بدورها نشطت الإمارات لوضع عراقيل أمام حكومة هادي وتحجيم سلطته، من خلال دعم وتحشيد المعارضين لحزب الإصلاح وحكومة الوفاق الوطني، وفي مقدمتهم الرئيس الأسبق صالح.

وفشلت الإمارات في فرض السيطرة السياسية من خلال فرض تعيين خالد بحاح نائبًا لرئيس حكومة هادي، الذي اعتبر هذا التعيين تقوية لجناح يستهدف سلطته. سرعان ما أفشل الرئيس المنتهية ولايته المخطط الإماراتي لجعل بحّاح بديلًا عنه، وحظي ذلك بدعم من الولايات المتحدة الأميركية في عهد أوباما.

تهدف الإمارات من خلال وجودها في اليمن إلى ما يلي:

1. ضمان بقاء ثابت ومستدام للنفوذ الإماراتي على باب المندب، الممر المائي الاستراتيجي، في ظل تنسيق وضوء أخضر أميركي، وهو ما يتطلب العمل على المضيق في اليمن والقرن الإفريقي.

2. مواجهة ما يُسمّى بـ "النفوذ الإيراني" ومزاعم "منع أن تتحول اليمن لقاعدة خلفية لإيران تهدد أمن الإمارات"، خوفًا من أي نفوذ إيراني على باب المندب[9].

3. ضمان عدم وجود دور مستقبلي مؤثر لحزب "التجمع اليمني للإصلاح"، وذلك ضمن التقدير الإماراتي لخطورة عودة "جماعة الإخوان" إقليميًا لممارسة دور في توجيه السياسة بالمنطقة[10]. وتعتقد أبو ظبي أنّ وجود أي تكتل مدني أو ممارسة للعمل السياسي يمثل

---

[9] الخليج الجديد، "خاص: أسرار الارتباك والصمت السعودي في مواجهة الانقلاب الإماراتي في اليمن (تحليل)"، 11 أيار/مايو 2017،

https://thenewkhalij.news/storage/app/media/pdf/67791.pdf

[10] مصدر سابق.

خطورة على خططها في اليمن، لذلك قررت المضي في حملتها الموجهة ضد جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة (حزب التجمع اليمني للإصلاح في اليمن) إلى جانب حزب الرشاد السلفي، ومحاولة تهميشها وإبعادها عن أي نفوذ في المرحلة الانتقالية[11].

4. ضمان أي سلطة في الجنوب اليمني من خلال بناء نفوذ وتعزيز التواجد بدعم أميركي تحت مسميات محاربة الإرهاب.

5. دعم الانفصاليين لأهداف اقتصادية، أبرزها إدارة الموانئ، كون بقاء اليمن موحّدًا يهدّد نفوذها في الجنوب ويضرّ بمصالحها.

ثانيًا: السيطرة على القطاعات الحيوية

2.1 المرافق العامة والخدماتية

بدأت الإمارات حملتها للسيطرة على قطاعات الاقتصاد في المحافظات الجنوبية والشرقية لليمن. لذلك تخوض حربًا شاملة ضد الحكومة اليمنية من أجل إفشالها في مجال الخدمات، ولإقناع السكان بأنّ البديل الإماراتي سيكون كاملًا.

استهدفت أبو ظبي إفشال الحكومة في قطاعات الكهرباء والمياه والوقود، إذ تشهد المحافظات الجنوبية أزمة خانقة، فضلًا عن العمل على تأخير صرف رواتب موظفي الدولة، وسبق أن اتهم البنك المركزي الإمارات بمنع وصول شحنات المطبوعات النقدية الجديدة، إضافة إلى منع وصول المشتقّات النفطية إلى عدن، والتأثير على المصرف المركزي والعمل من أجل تجنب دعمه لاستقرار العملة، واحتكار تأمين المؤسسات وممارسة الاغتيالات. وتحاول أبوظبي أنّ تضع شركاتها ومؤسساتها المالية كبديل في المطارات وقطاعات الاتصالات والطاقة المختلفة، إضافة إلى استخراج وتصدير واستيراد النفط ومشتقاته إلى جانب السيطرة على الغاز اليمني المسال[12].

ومن ذلك:

---

[11] "مخاطر الوجود الإماراتي جنوب شبه الجزيرة العربية على اليمن والإقليم"، مركز يمان، أيار/مايو 2018، https://almahrahpost.com/news/1961#.XSsFNBRS-M8

[12] المصدر السابق، مخاطر الوجود الإماراتي جنوب شبه الجزيرة العربية على اليمن والإقليم.

- تضغط الإمارات لتسليم واردات المشتقات النفطية لشركة إماراتية حصرًا، بدلًا من شركة "عرب غلف" التابعة لرجل الأعمال أحمد العيسي، الذي تتهمه الإمارات بالانتماء لحزب الإصلاح ذي التوجه الإسلامي.

- أرادت الإمارات رخصة من أجل تشغيل شركتي هاتف نقال وإنترنت واحتكارهما وهو ما أدى إلى معارضة شديدة من الحكومة اليمنية، وقامت بالفعل بافتتاح الشركتين في جزيرة سقطرى ببحر العرب[13].

- سيطرت على ثلاثة مطارات دولية (عدن-سيئون -المكلا)، ومنذ أن وطأت أقدام الإماراتيين عدن استخدمت نفوذها لمنح عقود تأهيل المنشآت الحكومية اليمنية لشركات إماراتية، ومنها عقد تأهيل مطار عدن وصيانة مدرج المطار لصالح شركة إماراتية[14].

- تحتكر رحلات الطيران إلى جزيرة سقطرى اليمنية على المحيط الهندي، وتقوم بحملات تسويق وسياحة لشركات إماراتية وتمنع أي طائرة أخرى لا تحجز عبر مطاراتها أو شركات السياحية فيها[15].

- شنت عملية عسكرية في محافظة شبوة لتأمين أنابيب النفط والغاز في المحافظة لصالح شركة إماراتية.

2.2 السيطرة على السواحل والموانئ

تطمح الإمارات أن تكون قوة إقليمية تمتلك نفوذًا وتأثيرًا في المنطقة والعالم، وهذا الطموح لا يتوافر مكان لتنفيذه على الأرض وبصورة مثالية إلا في اليمن وجنوب البحر الأحمر، حيث الفضاء المتاح والمناسب لإبراز قوة الإمارات.

للإمارات تواجد عسكري في شرق أفريقيا، وتحديدًا في أرتيريا وجمهورية أرض الصومال. وأقامت قاعدة عسكرية لها في قاعدة بربرة في جمهورية الصومال في شباط/فبراير 2017 ذلك الوجود سيتعزز على نحو كبير ويكتمل بفرض سيطرتها على السواحل والموانئ اليمنية، فالوجود العسكري الإماراتي في اليمن سيتكامل مع القواعد العسكرية التي بنتها

---

[13] الاتصالات بسقطرى.. إحدى فصول الهيمنة الإماراتية، الجزيرة نت، 2017/10/9،
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/10/9/الاتصالات-بسقطرى-إحدى-فصول-الهيمنة-الإماراتية

[14] المصدر السابق، مخاطر الوجود الإماراتي جنوب شبه الجزيرة العربية على اليمن والإقليم.

[15] أحمد الأغبري، رحلات الطيران الإماراتية إلى جزيرة سقطرى تثير جدلًا إعلاميًا واسعًا في اليمن، القدس العربي، 6 نيسان/ أبريل 2017.
https://www.alquds.co.uk/رحلات-الطيران-الإماراتية-إلى-جزيرة-س/

في المنطقة وسيمكّن أبو ظبي من ممارسة نفوذ في جنوب البحر الأحمر ومنطقة باب المندب وبحر العرب، وسيكسبُها أهمية دولية تجاه خط الملاحة الدولية الذي بات وجود الإمارات فيه قويًا بدءًا من جزيرة سقطرى مرورًا بجزيرة ميون وحتى أرتيريا.

النفوذ السياسي والعسكري للإمارات في جنوب اليمن وسواحلها الغربية سيمنحها كذلك تفوقًا على القوى التي تنافسها حول منطقة جنوب البحر الأحمر وشرق أفريقيا، وبخاصة تركيا وإيران وقطر وحتى السعودية، وأكثر من ذلك فإن قيادة أبو ظبي تتصور أن تكريس وجودها العسكري في الجزر والسواحل اليمنية، بما فيها سقطرى والمكلا وعدن والمخا وربما الحُدَيدة، سيعزز من مكانتها في المنطقة والعالم ويضمن لها تحالفًا وثيقًا وممتدًا مع القوى الدولية، ويسند إليها دورًا مهمًا في حماية المصالح الاقتصادية من خلال المشاركة في تأمين طرق نقل التجارة والنفط في هذا الممر الدولي الهام.

إضافة إلى إنشاء عدة قواعد عسكرية على ساحل البحر الأحمر بشقيه الآسيوي والأفريقي[16]، سعت الإمارات إلى إحكام السيطرة على مضيق باب المندب. ولأجل ذلك قامت بما يلي:

- اشترطت أنّ أي حلّ سياسي يجب أنّ يضمن بقاء قاعدتها العسكرية في المخا[17].
- قامت بتحويل منطقة ذوباب إلى منطقة عسكرية مغلقة، ومنعت السكان من العودة إلى منازلهم.
- حوّلت ميناء المخا الاستراتيجي إلى ميناء عسكري مع قاعدة يشمل عِدة أحياء من المدينة ويُمنع الاقتراب منها.
- أقامت في جزيرة سقطرى مستوطنة إماراتية إلى جانب قاعدة عسكرية لها.
- حرصت على التواجد بقوة عند منفذ باب المندب الذي يُعتبر عصب التجارة الدّولية، وذلك من خلال التواجد في جزيرة ميون وقاعدة عسكرية دائمة بما يمنحها عنصرًا إضافيًا في السيطرة على السياسات الدّولية.

---

[16] لمزيد من التفاصيل حول استراتيجية الإمارات البحرية راجع: استراتيجية الإمارات البحرية، في القرن الأفريقي والساحل اليمني، مديرية الدراسات الاستراتيجية، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة البحث الراجع، العدد 34، آذار/مارس 2019.

[17] عزيز اليعقوبي، وطأة القتال في جبال اليمن تدفع التحالف للتركيز على الساحل، رويترز، 9 نيسان/أبريل 2018.
https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN1HG2SB

تدير موانئ دبي العالمية 78 محطة بحرية موزعة على 6 قارات. وقد احتل ميناء جبل علي المرتبة التاسعة عالميًا، وفق قائمة "لويدز" لأكبر الموانئ في العالم، وذلك بعد أن بلغت طاقته الاستيعابية نحو 19.5 مليون حاوية، حيث يضم الميناء أكثر من 180 خطًا ملاحيًا، و80 خدمة أسبوعية مرتبطة مع 140 ميناء حول العالم[18].

وكي يتواصل عمل مينائها في جبل علي تحاول الإمارات تعطيل موانئ المنطقة، وذلك من خلال السعي للسيطرة على البحر الأحمر من خلال بناء قواعد باليمن وإريتريا والصومال. وتقول مجلة الإيكونوميست عن أطماع الإمارات في اليمن إنها تسعى من خلال وضع يدها على الموانئ اليمنية إلى دعم مينائها، أي ميناء جبل علي، وهو الأكبر في المنطقة، إما عبر خنق المنافسة، أو تحويل مسارات السفن إليه[19].

وسعت الإمارات إلى تعطيل موانئ اليمن لإجبار السفن على تحويل مسارها لميناء بن علي، حيث أصبحت تسيطر على عدد من الموانئ بخلاف عدن،[20] التي تعد المنافس الأقوى لميناء بن علي، بل فرضت سيطرتها على موانئ مدينتي المكلا والشحر اليمنيتين بدعم من الولايات المتحدة الأميركية[21].

وسيطرت الإمارات على ميناء المعلا في عدن الذي يفترض أن يكون منافسًا لميناء دبي، وذلك من خلال صفقة أُبرمت عامي 2007 و2008 أفضت إلى تأسيس شركة لتطوير محطة

---

[18] يوسف العربي، 100 مليون حاوية طاقة "موانئ دبي العالمية" بحلول 2020، 16 شباط/فبراير 2019، صحيفة الاتحاد.

https://www.alittihad.ae/article/10159/2019/100-مليون-حاوية-طاقة-موانئ-دبي-العالمية-بحلول-2020

[19] The ambitious United Arab Emirates, Apr 6th 2017, The Economist.

https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2017/04/06/the-ambitious-united-arab-emirates

[20] سيطرت على ميناء النشمة النفطي في مديرية رضوم في شبوة (توجد فيه خمسة خزانات سعة كلّ منها 126 ألف برميل). وكذلك سيطرت على ميناء المكلّا وتديره، إلى جانب ميناءين نفطيين (ميناء الضبة -بحضرموت) و(ميناء بلحاف -شبوة). كما تسعى لإعادة شركة موانئ دُبَي العالمية لتشغيل ميناء عدن، بعد إلغاء عقد أُبرم عام 2008 ومنحت "موانئ دبي" بموجبه حق إدارة ميناء عدن، بما يشمل محطة "المعلّا" ومحطة "كالتكس" للحاويات، لمئة عام قادمة.

[21] مصدر سابق.

الحاويات في عدن وتشغيلها مناصفة لكل طرف. وتم منحها إدارة التشغيل بامتياز دون أي منافس وحق التصرف في المحطتين "كالتكس والمعلا"[22].

ضمن هذا المخطط، وضعت الإمارات عينها على سواحل اليمن وموانئه، فقيدت عمل الصيادين واحتجزت قواربهم، ما أدّى إلى مقتل وإصابة وفقد الكثير منهم في موانئ المخا وذباب والخوخة وغيرها.

إن السعي للسيطرة على الثروة السمكية، لا يصدر حاجة أبو ظبي الاقتصادية إليها، إلا أن المطامع تكمن ضمن ما يُعرف بصراع الموانئ الذي تسعى أبو ظبي جاهدة لتكون رقمًا صعبًا فيه. يضاف إلى ذلك سعي الحليفين السعودي والإماراتي إلى تطبيق سياسة إفقار اليمن وإشغاله بالحروب من خلال تغذية الصراعات المحلية فيه للحفاظ على تبعيته وولاء اليمنيين.

يشير تقرير لمركز الجزيرة للدراسات إلى أن مئات الآلاف من اليمنيين ظلوا -عبر مئات السنين- يطلبون رزقهم على سواحل بحارهم الممتدة على 2500 كلم، والتي تحوي في مياهها المئات من أنواع السمك، وفجأة تغيّر الوضع في السنوات الأخيرة منذ انطلاق "عاصفة الحزم" في 26 آذار/مارس 2015 وما أدت إليه من تدخل عسكري إماراتي وسعودي في اليمن؛ فتراجع عدد المستفيدين من الصيد البحري إلى أقل من 20٪، وانخفض مستوى معيشتهم إلى ما دون خط الفقر[23].

هكذا تسعى الإمارات لإفساد البيئة السمكية في هذه المناطق وسحب القرار من السلطات المحلية من خلال ممارسة ضغوط على الصيادين الذين يمثلون أكثر من 40٪ من السكان في مناطق الساحل اليمني. وتقدّر نسبة من فقدوا أعمالهم في الصيد بـ 85٪ في مناطق الساحل، وفي الجنوب تتراوح النسبة بين 55-65٪، إضافة إلى خسائر العاملين في القطاع من غير الصيادين[24].

---

[22] صلاح الدهني، الإمارات بجنوب اليمن.. "استعمار غبي" أم دور مدروس؟ (ملف)، موقع عربي 21.
https://arabi21.com/story/1006414/ملف-مدروس-دور-أم-غبي-استعمار-اليمن-بجنوب-الإمارات

[23] دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره، 10 تموز/يوليو 2017، مركز الجزيرة للدراسات.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/07/170710081445847.html

[24] أجندة الإمارات في اليمن.. قصة الصيد المحرم وصراع الموانئ، 3/3/2019، الجزيرة نت.
https://www.aljazeera.net/programs/rest-of-the-story/2019/3/4/-المحرم-الصيد-قصة-اليمن-في-الإمارات-أجندة
وصراع-الموانئ

ثالثًا: الإمارات في جنوب اليمن

يتركز الثقل الإماراتي في المحافظات الجنوبية، وقد لوحظ خلال الفترة الماضية تبنّي أبو ظبي مجموعة من السياسات التي بدت متباينة مع نمط سلوكها السابق تجاه أطراف الصراع اليمنية ومصالحها. من ذلك علاقتها مع الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته التي شهدت تحسنًا مفاجئًا، بعد فترة من التوتر، وتجميعها للقوى الجنوبية الانفصالية، وسبق لولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، الالتقاء بقيادة حزب الإصلاح بوساطة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وعملت الإمارات على تجميع مناصري الرئيس السابق وأقاربه في معسكرات في عدن والمخاء بقيادة العميد طارق محمد صالح ابن شقيق الرئيس السابق[25].

وفقًا لأجندة خاصة بها، تولت الإمارات الإشراف على مدينة عدن وبعض المناطق الجنوبية. ولتحقيق هذه الأجندة عمدت إلى فرز مكونات هذه المناطق كل بحسب مدى تماهيه مع المشروع الإماراتي.

1- تماهت أبو ظبي مع فصائل الحراك الانفصالي وسعت لتمكينه من بسط سيطرته، كما مارست ضغوطًا على الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي لإقالة محافظ عدن نايف البكري بحجة انتمائه إلى حزب الإصلاح، ونجحت في فرض كل من قيادي الحراك عيدروس الزبيدي كمحافظ لعدن، وشلال علي شايع مديرًا للأمن فيها.

2- استمالت التيار السلفي عبر استقطاب أتباعه بمعسكرات تدريب شكلت منهم ما بات يُعرف بقوات الحزام الأمني بقيادة هاني بن بريك. من ثم ضغطت باتجاه تعيين الأخير عضوًا في مجلس الوزراء. وبعد إقالة هادي لابن بريك دفعت الإمارات بكل من الحراكيين والسلفيين إلى إنشاء المجلس الانتقالي الجنوبي وعيّنت بن بريك نائبًا لرئيس المجلس.

3- مكنت الانفصاليين من إحكام فبضتهم على الأمن في عدن، ما مهّد لفتحها معسكرات تدريب لقواتها المحلية الخارجة عن سيطرة القوات التابعة للقوات الحكومية المحلية. واتبعت سياسة واضحة في تهميش السلطة المحلية والخروج عن قراراتها ما ترجم في الآتي:

---

[25] المصدر السابق، مستقبل النفوذ الإماراتي في اليمن.

- منع طائرة هادي من الهبوط في مطار عدن في شباط/ فبراير 2017، بعد قراره تغيير ضابط أمن مطار عدن صالح العميري.
- وقوع معارك عنيفة في 28 كانون الثاني/يناير 2018، بين قوات الحماية الرئاسية وقوات الحزام الأمني استمرت 3 أيام وانتهت بسيطرة الأخيرة المدعومة إماراتيًا على عدن باستثناء قصر المعاشيق – مقر إقامة حكومة أحمد عبيد بن دغر.

4- التحكّم بمنافذ الأمن في عدن وفرض قرارها على مداخل المدينة ومخارجها، والسيطرة كما سيطرت على المرافق الحيوية كالمطار والميناء ومصافي تكرير النفط.

5- مواصلة التضييق على حكومة بن دغر وعملت على إفشالها وتقييد نشاطها من خلال ممارسة حصار عليها عبر أطراف محلية تابعين لها، وفي مقدمتهم المجلس الانتقالي الجنوبي.

6- تفعيل دور عائلة صالح من خلال نجل شقيق صالح، طارق صالح، وافتتحت معسكرات لانصاره في شبوة وعدن و"قاعدة الإمارات" في ميناء عصب بأرتيريا، ليتم بعدها الدفع بهذه القوات إلى معارك الساحل الغربي.

7- إنشاء مقرات للقيادة العسكرية في عدن وحضرموت وذوباب والمخا، لإدارة غرفة عمليات عسكرية في الساحل الغربي، للقيام بمهام التخطيط وإنشاء معسكرات تدريب والتحكم بالنقاط الأمنية وتموضعها.

رابعًا: الوجود العسكري الإماراتي

4.1 رُقعة انتشار القوات الموالية للإمارات

ركزت القوات الإماراتية منذ المراحل الأولى من تدخلها العسكري في اليمن على السيطرة على الأماكن والمراكز السيادية والحيوية والمناطق التي تنتشر فيها المطارات والموانئ والقواعد العسكرية.

تنتشر القوات الإماراتية بشكل مباشر في ثلاث مناطق عسكرية من المناطق السبع التي تغطي مسرح العمليات العسكرية في الجمهورية اليمنية. وتتمركز القوات الإماراتية في عدة

قواعد عسكرية أبرزها في محافظة عدن، وفي ميناء المخا التابع لمحافظة تعز، ومطار المكلا في محافظة حضرموت، وميناء بلحاف لتصدير الغاز المسال بمحافظة شبوة[26].

- تتواجد القوات الإماراتية في المنطقة العسكرية الثانية ومقرها مدينة المكلا، وتختص بجنوب محافظة حضرموت بالإضافة إلى محافظتي المهرة وأرخبيل سقطرى. هذا التواجد بات يتسبب يومًا بعد يوم باحتجاجات عارمة في الجزيرة اليمنية التي تطالب بمغادرة قوات أبو ظبي.
- يبرز التواجد الإماراتي في المنطقة العسكرية الثالثة ومركزها محافظة مأرب وتغطي بجانبها محافظة شبوة، من خلال نشر القوات الإماراتية فيها بطارية صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية (باتريوت)، وإدارتها جبهة صرواح.
- تعدّ المنطقة العسكرية الرابعة المنطقة المركزية للوجود العسكري الإماراتي، ومركزها عدن، وتشمل محافظات لحج وأبين والضالع وتعز وعدن، بحكم موقعها الجغرافي المطل على خليج عدن والمتحكم بمضيق باب المندب.
- تسعى القوات الإماراتية للتواجد بقوة في المنطقة العسكرية الخامسة وتشمل محافظات (الحُدَيدة وحجة والمحويت وريمة ومركزها مدينة الحُدَيدة)، نظرًا لأهميتها فيما يخصّ عملية الساحل الغربي ومعارك مدينة الحُدَيدة وموانئها، إضافة إلى سعي أبو ظبي لإقامة قاعدة عسكرية في جزيرة ميون بمضيق باب المندب.

4.2 القوى التابعة للإمارات

تملك أبو ظبي ثلاثة أنواع من القوة في اليمن الأول: الإماراتيون ومعظمهم من الإمارات الشمالية، والثانية قوة من المجندين اليمنيين الذين يتلقون الأوامر من القوة الإماراتية، والثالثة هي قوة "المرتزقة" وهم من جنسيات عِدة تستخدمهم الإمارات في اليمن[27].

4.2.1 الإماراتيون

لم تعلن الدولة حجم تواجد القوات الإماراتية في اليمن لكن ثمة تقارير تشير إلى وجود 1500 جندي وضابط وهي من القوات الخاصة الإماراتية التي لها دور مباشر في القتال

---

[26] المصدر السابق، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

[27] حرب اليمن.. التكلفة والأثر على الإمارات (دراسة)، 2018-02-23، مركز الإمارات للدارسات والإعلام.
http://www.emasc.org/news/view/10988

وتدريب وتوجيه الميليشيات المحلية. وتقود الإمارات بشكل مباشر خمسة ألوية على الأقل من قوات الأمن اليمنية خارج سلسلة القيادة والإشراف من قِبل الحكومة اليمنية. وقد سعت تكتيكات الدولة الإماراتية إلى تأمين مصالحها الخاصة في اليمن، والتي تركز أساسًا على إرساء السيطرة كـ "حق إماراتي" على خليج عدن والبحر الأحمر.

4.2.2 القوات اليمنية التابعة

تدير الإمارات عدة ألوية في عدد من المحافظات اليمنية. ولا تخضع هذه الألوية لسيطرة القوات المحلية الرسمية اليمنية في هذه المناطق، وتتلقى الأوامر فقط من القيادة العسكرية الإماراتية، وذلك بحسب ما أكدت الحكومة التابعة للرئيس اليمني المنتهية ولايته عبدربه هادي في رسالة إلى مجلس الأمن الدولي في آذار/مارس 2018[28].

درّب الإماراتيون أكثر من 35 ألف مقاتل، وأنشأوا ميليشيات في عدن "الحزام الأمني" قوامها 14 ألف مقاتل، وفي حضرموت "النخبة الحضرمية" وقوامها 11 ألف مقاتل، وفي أبين "الحزام الأمني" وفي شبوة "النخبة الشبوانية" وقوامهما 3 آلاف مقاتل، وفي جزيرة سقطرى "النخبة السقطرية" وقوامها ألفا مقاتل، وفي المهرة "النخبة المهرية" وقوامها ألفا مقاتل، وفي لحج والضالع "الحزام الأمني".

إضافة إلى المقر الرئيسي في عدن تتخذ الإمارات من جزيرة سقطرى منطقة خارج إطار "الحكومة الشرعية" ومقرًا رئيسيًا لقياداتها وقواتها والتدريبات العسكرية للجيش الإماراتي، إلى جانب عِدة فروع لقادتها منها المكلا حيث يتواجد قائد إماراتي رفيع، وفي شبوة بمنطقة بلحاف النفطية. أما في تعز فإن الإمارات تدير ميليشيات كتائب أبو العباس، وفشلت في إنشاء ميليشيات عسكرية تحت مسمى "الحزام الأمني" في مأرب وتعز والجوف، ويعود ذلك إلى الطبيعة العشائرية والاجتماعية/السكانية التي تختلف عن مثيلاتها في جنوب اليمن[29].

---

[28] The Hill: Simon Henderson "Conflict and Cover-Up: The Real Story of What Is Happening in Yemen" 25/1/2018.
http://thehill.com/opinion/international/370552-conflict-and-cover-up-the-real-story-of-what-is-happening-in-yemen

[29] مخاطر الوجود الإماراتي جنوب شبه الجزيرة العربية على اليمن والإقليم، المهرة بوست نقلًا عن دراسة لمركز يمان، 1 أيار/مايو 2018.
https://almahrahpost.com/news/1961#.XR8_KL5S-M8

يرتكز النفوذ الإماراتي بشكل كبير على تيارات وكيانات يمنية تعمل كوكيل محلي لها، وتقوم بممارسات نيابة عنها، ويأتي في مقدمة تلك الكيانات التيار الانفصالي في ما يسمى بالحراك الجنوبي، والاتجاه المدخلي في التيار السلفي تحت مظلة ما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي، وبدرجة أقلّ أنصار الرئيس الراحل علي عبد اللّه صالح في حزب المؤتمر الشعبي العام، حيث تعدّ تلك المكوّنات بمثابة الأركان والمرتكزات البشرية المحلية للدور الإماراتي في اليمن.

المجلس الانتقالي الجنوبي

في أيار/مايو 2017، أسست أبو ظبي المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يتبنى الاتجاه الانفصالي، والذي بات أداة في يد الإمارات الساعية إلى تقسيم اليمن. وإلى جانب القادة الإماراتيين في اليمن تخضع القوات الموالية للإمارات لتعليمات مباشرة من قادة المجلس المكون من خليط من توجهات اشتراكية وسلفية.

قوات طارق صالح

بعد فشلها في تأسيس قوات تابعة لها في الشمال، لاعتبارات قبلية، لجأت الإمارات إلى استمالة الرئيس الأسبق علي عبد اللّه صالح في كانون الأول/ديسمبر عام 2017. وبعد مقتل الأخير جنّدت ابن أخيه وقائد حرسه الخاص طارق صالح، الذي فرّ إلى عدن وأنشأ بدعم إماراتي معسكرات تدريب لبناء قوات موالية لصالح.

حرّضت أبو ظبي "عائلة صالح" لبناء قوة موازية تموّلها أبو ظبي، وتحركت القوات في نيسان/ أبريل 2018 بمدرعات إماراتية حديثة لكنها لم تحقق أي تقدم حتى مطلع أيار/مايو 2018. الهدف الرئيس لتحرك القوات يتمثل في إثبات أن "عائلة صالح" قوة على الأرض، ليكون لها مقعد في طاولة مفاوضات يحدد "مارتن غريفيث" مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة أنّ تكون لجميع الأطراف المؤثرة على الأرض[30].

[30] مصدر سابق.

قوات "الحزام الأمني" في عدن

أنشأت الإمارات في عدن ما يُسمّى بـ "قوات الحزام الأمني" وأوكلت إليها مهمة حماية أمنها في محافظات عدن ولحج وأبين والضالع. ضمت هذه القوات خليطًا من العسكريين الجنوبيين القدامى – التابعين لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قبل الوحدة مع اليمن – المطالبين بالانفصال عن الشمال (الجمهورية اليمنية) والحاملين للفكر السلفي.

تم تدريب هذه القوات في قواعد عسكرية إماراتية بمنطقة القرن الإفريقي، وأوكلت إليهم مسؤولية حماية محافظات عدن ولحج وأبين والضالع، بعدما جرى إنشاء معسكرات لهم في عدن وتم دعمهم بدبابات ومدرعات إماراتية.

وبحسب مصادر وكالة الأناضول فإن تلك القوات المقدر عددها بأكثر من 10 آلاف مسلّح ليست رسمية، وليس لديها أرقاما عسكرية في الجيش الوطني والقوات المسلحة اليمنية، ولا تمنحهم الحكومة رواتب شهرية، إذ يتقاضون رواتب من الإمارات، بواقع 1500 ريال سعودي شهريًا لقادة الوحدات ونقاط التفتيش، وألف ريال للأفراد. وقالت المصادر إن الإمارات أسندت الملف الأمني بين المحافظات الجنوبية والشمالية إلى وحدات عسكرية متطرفة تطالب بالانفصال، وتعرقل هذه الوحدات يوميًا دخول المواطنين من المحافظات الشمالية إلى عدن، وتعيد غالبيتهم حسب الهوية الشخصية[31].

برز دور هذه القوات في سلسلة مداهمات نفذتها في تشرين الأول/أكتوبر 2017 لمقرات حزب التجمع اليمني للإصلاح شملت اعتقالات بحق قيادته، كما شهدت فترة سيطرتها على عدن اغتيالات شملت أئمة مساجد.

جعلت الإمارات هذه القوات تحت تصرف "المجلس الانتقالي" المطالب بالانفصال، وأمسكت بزمام السيطرة الأمنية على عدن، بعد أن شنّت هجمات على قواعد عسكرية محلية وحاصرت مقر إقامة حكومة الرياض في قصر "معاشيق"، قبل أن تتدخل السعودية وتدعو إلى هدنة.

---

[31] وكالة الأناضول، زكريا الكمالي، الإمارات في اليمن.. "جيوش مناطقية" و"أهداف خفية" (إطار تحليلي)، 27.02.2018.

https://www.aa.com.tr/ar/1074696/أخبار-تحليلية/الإمارات-في-اليمن-جيوش-مناطقية-وأهداف-خفية-إطار-تحليلي

"النخبة الحضرمية" في حضرموت

تتكون قوات النخبة الحضرمية من جنود وعناصر مسلحة محلية من محافظة حضرموت حصرًا، يتولى ضباط أمن إماراتيون تدريبهم، ويحظون بدعم أميركي وتسليح من قوات التحالف.

تسيطر هذه القوات على مهام الأجهزة الأمنية الرسمية في حضرموت، وتسيطر على جميع المواقع الحكومية، وعلى رأسها مطار الريان وميناء المكلا وميناء الضبة النفطي.

بحسب "هافنغتون بوست"، ركزت القوات الإماراتية ومعها النخبة الحضرمية والعناصر المسلحة التابعة لها أساسًا على الأعضاء المنتمين لحزب التجمع اليمني للإصلاح المرتبط بفكر جماعة الإخوان المسلمين التي تتزعم الإمارات حملة عدائية ضدها بمختلف الوسائل، وفي مقدمتها العمليات المسلحة[32].

تعدّ السجون السرية إحدى القضايا البارزة في مهام هذه القوات. وقد تحدثت منظمات حقوقية عن وجود سجون سرية في حضرموت تديرها دولة الإمارات بشكل مباشر. وأكدت هيومن رايتس ووتش أن قوات أمنية -بينها "النخبة الحضرمية" و"الحزام الأمني"- استخدمت القوة المفرطة خلال المداهمات والاعتقالات، واعتقلت أقارب مشتبه بهم للضغط عليهم للاستسلام، كما احتجزت أطفالًا ووضعتهم مع بالغين، وأخفت عشرات الأشخاص قسرًا[33].

"النخبة الشبوانية" في شبوة

كما هو الحال في محافظتي عدن وحضرموت، أنشأت الإمارات قوات "النخبة الشبوانية" في شبوة، وهي قوات عسكرية تتبع المجلس الانتقالي الجنوبي وتنشطُ في المحافظة. تُسيطر هذه القوات على غالبية المحافظة بما فيها منابع الغاز والنفط في المناطق الساحلية، وتتلقى تدريبًا مكثفًا من القوات المسلحة الإماراتية.

---

[32] Akbar Shahid Ahmed, "UAE Faces Growing Scrutiny for Role in Bloody U.S.-Backed Campaign in Yemen", 09/30/2017,
https://www.huffpost.com/entry/uae-yemen-growing-scrutiny_n_59ce9b1ae4b05f005d34396c

[33] هيومن رايتس ووتش "اليمن: الإمارات تدعم قوات محلية ترتكب انتهاكات"، حزيران/يونيو 22, 2017،
https://www.hrw.org/ar/news/2017/06/22/305358

تمتلك "النخبة الشبوانية" أسلحة ثقيلة متطوّرة، من بينها دبابات ومدرعات وأسلحة متوسطة، وقد اتهمت بالإسهام في الانتشار غير المسبوق لتنظيم القاعدة[34].

4.2.3 المرتزقة الأجانب

يعمل إلى جانب قوات النخبة الإماراتية في اليمن عشرات المرتزقة من أميركا اللاتينية ضمن وحدة المهام الخاصة في قوة الحرس الرئاسي الإماراتي. هذه القوة تعمل فوق القانون، وخارج نطاق وزارة الدفاع الإماراتية، إلا أن "وحدة المهام الخاصة" -يطلق عليها أيضًا "سوك" (SOC)- تعمل بشكل تقريبي فوق الحرس الرئاسي نفسه، ويناط بها -رسميًا- مكافحة الإرهاب في الداخل والخارج[35].

ويدخل في تكوين أغلبها جنود مرتزقة، بما يعنيه ذلك من إمكانية إرسالها لأي مساحة صراع ممكنة بلا غطاء سياسي، ويقود هذه الوحدة "مايك هندمارش" وهو جنرال أسترالي شارك في حروب عديدة بالشرق الأوسط[36].

بدأت آثار الجنرال "هندمارش" وقوات حرسه، خاصة الكولومبيين منهم صنيعة "بلاك ووتر" و "إريك برنس" الخاصة، إضافة إلى جنسيات أخرى، في الظهور باليمن الممزق منتصف عام 2015. لكن مئات المرتزقة في هذه الوحدة عانوا من نكسات عديدة الصيف الماضي وغادرت الوحدة مواقعها في اليمن إلى أبو ظبي[37].

تشير تقارير إلى وجود 1800 مقاتل من قوة حرس الرئاسة الإماراتية يعملون في اليمن وجلّ هؤلاء من المرتزقة وهم مقاتلون سابقون في بلدانهم: كولومبيا، بنما، سلفادور، وشيلي، إضافة إلى "400" من القوات الإرتيرية (تأكدت لجنة خبراء الأمم المتحدة من وجود القوات الأريتيرية في اليمن على نفقة الإمارات)[38].

---

[34] تصريح لوزير النقل اليمني صالح الجبواني، بتاريخ 26 شباط/فبراير، 2017.

[35] Strategy page, "Special Operations: The Mysterious UAE Commandos" – September 2, 2015. https://www.strategypage.com/htmw/htsf/20150902.aspx.

[36] "مايك هندمارش".. جنرال الظل في الإمارات وقائد حرس رئاستها! 2017/6/4.
https://goo.gl/bRHYx7

[37] مصدر سابق، مخاطر الوجود الإماراتي جنوب شبه الجزيرة العربية على اليمن والإقليم.

[38] حرب اليمن.. التكلفة والأثر على الإمارات (دراسة)،
http://www.emasc-uae.com/news/print_news/10988

يقاتل المرتزقة لأجل المال حيث يتلقون رواتب تتراوح بين 2000 $ إلى 3000 $ شهريًا، مقارنة مع ما يقرب من 400 $ في الشهر في كولومبيا أو أميركا اللاتينية. وستتلقى تلك القوات التي تنشر في اليمن مبلغًا إضافيًا قدره 1000 دولار في الأسبوع، وفقًا لما ذكره شخص مشارك في المشروع وضابط كبير سابق بالجيش الكولومبي[39]. كما أنّ أبو ظبي وعدتهم بتجنيس عائلاتهم ونقلهم للدراسة في أبوظبي على نفقتها في حال قتلوا، وهذا الحافز ليس للأفارقة، بل للقادمين من أميركا اللاتينية فقط[40].

المرتزقة الأفارقة

يُنظر إلى المرتزقة على أنهم "حطب الإمارات" في حرب اليمن[41]. يعمل هؤلاء المقاتلون ضمن قوات طارق صالح في الساحل الغربي للبلاد، وهم من جنسيات متعددة: من أوغندا تشاد كينيا دارفور السودان. يتلقى المرتزق الواحد بين 500 و 1000$ شهريًا، وخلال القتال يتلقون مصروفات يومية بين 100 إلى 500$[42].

تنقسم مهام المرتزقة حسب طريقة التجنيد، فمئات من المرتزقة الذين يقاتلون مع أبو ظبي تم تجنيدهم ضمن وحدة خاصة في الحرس الرئاسي الذي يتبع محمد بن زايد مباشرة ويديره جنرال أسترالي. ومهمة هؤلاء الذين أغلبهم من أميركا اللاتينية هي القيام بعمليات نوعية وهجمات إما على المقاومة الشعبية أو تنفيذ مداهمات واعتقالات لقيادات المقاومة وبعضهم يقوم بمهمة تدريب القوات العسكرية التابعة لـ أبو ظبي[43].

أوكلت إلى هذه القوة العديد من المهام في اليمن ومنها:

1- تتولى القوات الأمنية المحلية التابعة للإمارات (قوات الحزام الأمني والنخبة) الأعمال التي لا يمكن أن تظهر فيها القوات الإماراتية، وهي أعمال الاعتقال/ الاغتيالات/ الحماية/

---

[39] مصدر سابق.

[40] الشرق القطرية "الإمارات تستخدم المرتزقة الأجانب لإدارة مستعمرتها في اليمن"، الإثنين 14-01-2019، https://www.alsharq.com/article/14/01/2019/الإمارات-تستخدم-المرتزقة-الأجانب-لإدارة-مستعمرتها-في-اليمن

[41] (بالأرقام) جنود السودان.. حطب السعودية في اليمن، 16/04/2019، https://www.altamkeen.net/node/2253

[42] المصدر السابق، الإمارات تستخدم المرتزقة الأجانب لإدارة مستعمرتها في اليمن.

[43] المصدر السابق، الإمارات تستخدم المرتزقة الأجانب لإدارة مستعمرتها في اليمن.

السيطرة على المنشآت النفطية. وتعترف الإمارات بتدريب وتمويل وتجهيز 30 ألف مقاتل يمني في المحافظات الجنوبية[44].

2- التحقيق مع المعتقلين السياسيين والضلوع بعمليات تعذيب يمنيين، وإدارة شبكة من السجون السرية جنوب اليمن (18 سجنًا على الأقل) حيث يشتبه في وجود صلة بين هذه القوات وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة[45].

3- القيام بعمليات عسكرية إلى جانب قوات تابعة للولايات المتحدة، وأبرز تلك العمليات إنزال بري أميركي/إماراتي فاشل وسط اليمن في كانون الثاني/ يناير 2017 أدى إلى مقتل عشرات المدنيين بينهم أطفال ونساء إلى جانب جندي أميركي[46].

4- تنظيم فرقة خاصة تموّلها الإمارات للقيام بالاغتيالات في اليمن، من خلال التعاون مع شركات أجنبية استأجرت العديد من قُدامى المحاربين في الولايات المتحدة وأفراد الاحتياط، لتنفيذ عمليات اغتيال ضد قيادات في حزب التجمع اليمني للإصلاح، وقيادات سياسية وعسكرية يمنية مناهضة لأبو ظبي[47].

كشفت صحيفة BuzzFeed في تقرير لها النقاب عن أن شركة Spear Operations، تقاضت من أبو ظبي مبلغ 25 مليون دولار مقابل عمليات اغتيال. وقد شهدت مدينة عدن تنفيذ أكثر من 200 اغتيال منذ 2015[48].

---

[44] The Economist, "Al-Qaeda is losing ground in Yemen. Yet is far from defeated", 10/6/2017. https://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21723159-it-may-have-lost-its-territory-its-fighters-and-ideas-live-al-qaeda

[45] MAGGIE MICHAEL, "In Yemen's secret prisons, UAE tortures and US interrogates" AP, June 22, 2017,
https://www.apnews.com/4925f7f0fa654853bd6f2f57174179fe

[46] المصدر السابق، مركز يمان نقلًا عن
CYNTHIA MCFADDEN, WILLIAM M. ARKIN, TIM UEHLINGER "How the Trump Team's First Military Raid in Yemen Went Wrong" NBC News, OCT 2 2017,
https://www.nbcnews.com/news/us-news/how-trump-team-s-first-military-raid-went-wrong-n806246

[47] المصدر السابق، الإمارات تستخدم المرتزقة الأجانب لإدارة مستعمرتها في اليمن.

[48] Aram Roston, A Middle East Monarchy Hired American Ex-Soldiers to Kill Its Political Enemies. This Could Be the Future of War., October 16, 2018,

خامسًا التكلفة المالية لحرب اليمن

لا تعدّ تكلفة الحرب على اليمن سواء أكانت مادية أم معنوية ربحًا للإمارات. من جهة التكلفة المادية، تنفق الإمارات قرابة 1.3 مليار دولار شهريًا على أقل تقدير في اليمن، في العمليات البرية والجوية ضمن "التحالف العربي" الذي تقوده السعودية، ما يصل إلى 16 مليار دولار سنويًا[49].

انعكست التكلفة الباهظة للحرب سلبًا على اقتصاد الإمارات الذي بات يعاني بشكل يومي ما اضطر القيادة الإماراتية إلى اتخاذ سلسلة إجراءات تحدّ من حجم التدهور الاقتصادي في البلاد. ومن خلال البيانات السابقة فإن أبو ظبي تنفق على القوة التابعة لها في اليمن والتي تبلغ أكثر من 38 ألف مقاتل ما يقارب 15 مليار دولار خلال العام[50].

يضاف إلى هذه الأرقام، تكلفة الضربات الجوية التي تشن يوميًا على اليمن، وهي تشمل كلفة تشغيل الطائرات وإحلال الذخائر المستخدمة، إذ تنفق الإمارات 50 مليون دولار شهريًا على الضربات الجوية، على أقل تقدير، ما يعني أنّ الإمارات تنفق 600 مليون دولار سنويًا على الضربات الجوية بالحد الأدنى وعند جمع الأرقام يتبيّن أنّها تنفق قرابة 16 مليار دولار في العام الواحد في اليمن، أي ما يعادل 1.3 مليار دولار في الشهر الواحد. عدا النفقات على تحسين السمعة والإدارة السّياسية والقوة الناعمة[51].

تمتلك الإمارات أجندة نشطة وواسعة النطاق وتحتفظ بعدد لا يحصى من شركات الضغط السياسي لتعزيز مصالحها السياسية. لهذا الهدف، قامت أبو ظبي بتمويل عدد كبير من المؤسسات البحثية البارزة والجامعات المرموقة، كما دفعت برجُلها يوسف العتيبة إلى خوض المعارك الإعلامية لجذب أنظار الجميع إليه. وينفق النظام الحاكم في الإمارات ملايين الدولارات على جماعات الضغط في الولايات المتحدة والإعلام الأميركي لشراء النفوذ، ومحاولات تحسين الصورة. ويرتبط ذلك بمساعي النظام الإماراتي في محاولة التأثير

---

https://www.buzzfeednews.com/article/aramroston/mercenaries-assassination-us-yemen-uae-spear-golan-dahlan

[49] المصدر السابق، حرب اليمن.. التكلفة والأثر على الإمارات (دراسة).

[50] "التكلفة ليست حائلًا أمام استمرار التدخل السعودي في اليمن أو توسيع نطاقه"، رويترز، 1 نيسان/أبريل 2015. https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0MS3QZ20150401

[51] المصدر السابق، حرب اليمن.. التكلفة والأثر على الإمارات (دراسة).

وكسب ود الكونغرس الأميركي لدعمه في أدواره التخريبية في المنطقة العربية وخاصة حرب اليمن[52].

وأنفقت الإمارات خلال عامي 2017 و2018 حوالي 36 مليون دولار على جماعات الضغط في الولايات المتحدة لتحتل المركز الخامس في قائمة أكثر عشر دول إنفاقًا في هذا السياق. كما أنها أنفقت خلال 2013 مبلغ 14.2 مليون دولار على جماعات الضغط الأميركية لتحتل المركز الأول بقائمة أكثر عشر دول إنفاقًا على تلك الجماعات في ذلك العام[53].

وفقًا لملفات FARA التي تم العثور عليها باستخدام أداة مراقبة الضغط الأجنبي التابعة لموقع "أوبن سيكرت"، تمثل شركة العلاقات الحكومية "ADI" دولة الإمارات منذ عام 2018، فيما يمثل نائب الرئيس الأول في الشركة تود هارمر الوكيل الأجنبي لأبو ظبي. ويشير الموقع الأميركي إلى أن هارمر انضم إلى فريق "ADI" الذي يضغط لصالح الإمارات بشأن سياسة الولايات المتحدة تجاه مشاركة الإمارات في اليمن والمبيعات العسكرية الأميركية والعلاقة مع الولايات المتحدة، وأوضح أنه منذ آب/أغسطس 2018 وحتى نهاية كانون الأول/يناير 2019، تلقت "ADI" قرابة 270,000 دولار كمدفوعات مقابل خدماتها[54].

خلال كانون الأول/يناير 2019، عقدت جماعات الضغط التابعة لـ "ADI" سلسلة من الاجتماعات مع مكاتب أعضاء الكونغرس حول الوضع في اليمن، وشمل ذلك العديد من الاجتماعات مع عضو لجنة الشؤون الخارجية رفيع المستوى في مجلس النواب "تيد دويتش" ورئيس لجنة الشؤون الخارجية إليوت إنجل إلى جانب ممثلين عن السناتور روبرت مينينديز، رئيس الأقلية في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ[55].

---

[52] "إمارات ليكس ترصد.. ملايين إماراتية على جماعات الضغط في واشنطن"، إمارات ليكس، 18 نيسان/أبريل 2019،

https://emiratesleaks.com/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-9 /

[53] مصدر سابق.

[54] Raymond Arke, Lobbying firm with arms dealer clients deploys veteran to unfreeze UAE weapon sales, May 24, 2019,

https://www.opensecrets.org/news/2019/05/lobbying-firm-with-arms-dealer-clients-deploys-veteran/?fbclid=IwAR1kGRPWN7zVJago2XJdbRoZsoSwk3mtHCOtbMeXDm_9Ddp-CCSCRkmbUf8

[55] مصدر سابق.

أنفقت الإمارات العربية المتحدة حوالي 20 مليون دولار للضغط في الولايات المتحدة. ومن أجل تسريع جدول أعمالها وظّفت مجموعة موسّعة من جماعات الضغط وعملت على تصميم حملة علاقات عامة مكثفة، كان سفير الإمارات لدى الولايات المتحدة، يوسف العتيبة، بمثابة العقل المدبر لها. وعلى مدى سنوات اكتسب العتيبة سمعة مرموقة في العاصمة واشنطن، حيث جعل نفسه مواليًا للإدارة الحالية وعمل معها بتوافق، خاصة مع صهر الرئيس الأميركي ومستشاره الحالي جاريد كوشنر[56].

لا تقتصر هذه المحادثات والمشاورات غير الرسمية على العتيبة وكوشنر فقط، بل تشمل كبير المستشارين السياسيين للإمارات العربية المتحدة: جورج نادر، ونائب رئيس مجلس إدارة اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري إليوت برويدي. ويمكن القول إن نادر وبرويدي يعتبران لاعبين رئيسيين يضطلعان بدور التأثير على المسؤولين الأميركيين بالنيابة عن الإمارات العربية المتحدة[57]. إضافة إلى ذلك مارست الإمارات نفوذها من خلال الأوساط الأكاديمية، إذ توثّق التقارير قيام أبو ظبي بتقديم تبرعات كبيرة لعدد من الجامعات الأميركية والبريطانية[58].

ونتيجة لذلك، لم تحظ العلاقات العسكرية الأميركية الإماراتية بالكثير من الاهتمام من جانب الكونغرس أو وسائل الإعلام أو حتى عامة الشعب، رغم حجم مبيعات السلاح التي سجلت بين الطرفين منذ بداية الحرب على اليمن والتي قدرت بحوالي أربعة مليارات دولار.

---

[56] Avery Beam and Thomas Low, December 21, 2018, The Other Gulf State That Is Manipulating U.S. Mideast Policy,
http://lobelog.com/the-other-gulf-state-that-is-manipulating-u-s-mideast-policy/

[57] مصدر سابق.

[58] تعدت الضغوط الإماراتية وسائل الإعلام لتصل إلى مراكز الأبحاث العريقة، مثل "المعهد الملكي للعلاقات الدولية"، "تشاثام هاوس"، و"المعهد الملكي للخدمات المتحدة" "الروسي"، وعدد من الجامعات البريطانية، مثل كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وهو ضغط لم يصل إلى درجة الهيمنة بل لم يتجاوز استغلال المال الإماراتي للتأثير في قرار هذه المؤسسات.
وقد استغلت الإمارات ثراءها في الضغط المباشر على الدبلوماسية البريطانية، حيث امتنعت عن عقد الصفقات مع الشركات البريطانية، بما فيها شركات السلاح، بهدف تحقيق تحول في السياسة البريطانية لصالح الإمارات، وضد "الإخوان المسلمين"، وضد إيران، وضد دولة قطر بعد إعلان الحصار عليها. للاطلاع أكثر:
Spinwatch "The UAE Lobby: Subverting British democracy"? 24 July 2018,
http://spinwatch.org/index.php/issues/lobbying/item/6003-the-uae-lobby-subverting-british-democracy

سادسًا: التسويق والدعاية بهدف السيطرة

ركز النظام الإماراتي على تقديم نفسه كقوة تسعى لفرض الاستقرار في البلاد من أجل تبرير حضوره في اليمن. وغالبًا ما تعمل أبو ظبي على تضخيم عمل المنظمات الإغاثية والمساعدات الإنسانية التي تقدمها في اليمن، وتنفي في المقابل التقارير التي تؤكّد ضلوعها في عمليات اعتقال غير قانونية، معتبرة أن هذه التقارير ليست إلا أخبارًا زائفة[59].

وتدّعي الرواية الرسمية للإمارات أن إجمالي ما قدمته من مساعدات إلى اليمن بلغ خلال الفترة من نيسان/أبريل 2015 إلى حزيران/يونيو 2019، 5.59 مليارات دولار أميركي. وتضيف أنها خصصت 66٪ من هذه المساعدات للمشاريع التنموية و34٪ للمساعدات الإنسانية.

وبحسب مجلة التايمز البريطانية، صرفت الإمارات أكثر من 1.5 مليار جنيه إسترليني لدفع رواتب محلية في اليمن، آملة في أن الإنفاق في البنى التحتية الحكومية قد يؤدي إلى انتعاش اقتصادي. كما أنها درّبت جيشًا جديدًا في جنوب اليمن يضم أكثر من 30 ألف رجل جندوا من القبائل المحلية ومن أبناء المدن اليمنية وأرسلوا لحفظ النظام في الشوارع أو القتال في الخطوط الأمامية[60].

وفي اليمن، تستند الإمارات في ترسيخ نفوذها إلى مجموعة من الأدوات الناعمة والخشنة، الخاصة بها:

الأدوات الإغاثية والإعلامية

تعدّ "جمعية الهلال الأحمر" و"جمعية الشيخ خليفة للأعمال الإنسانية" ذراعي الإمارات الفاعلة في العمل الإغاثي، ومد جسور التواجد الإماراتي، ويُعتقد أن بعض منتسبيها هم من القوات المسلحة وأجهزة الأمن الإماراتية، وقد ركزت الإمارات منذ دخول قواتها إلى عدن على إبراز المساعدات التي تقدمها، وتعمّدت الاعتماد على أدواتها الخاصة[61].

---

[59] Jonathan Fenton-Harvey, "How the UAE is destroying Yemen", Middle East Eye, July 28,2018. https://www.middleeasteye.net/opinion/how-uae-destroying-yemen

[60] Richard Spencer, "Al-Qaeda looks to exploit Yemen's chaos", May 1 2017, https://www.thetimes.co.uk/article/al-qaeda-s-down-but-not-out-in-yemen-fv5p3s3pc

[61] المصدر السابق، مستقبل النفوذ الإماراتي في اليمن.

كذلك دفعت أبو ظبي بشركات اقتصادية تابعة لها للاستثمار في مجالات الاتصالات والتمويل، وكانت قنواتها الإعلامية تكثف حملاتها ضد المعارضين لدورها ومنهم الرئيس الفار عبدربه هادي.

على الصعيد الخدماتي

كثّفت الإمارات أنشطتها الإنسانية والتنموية والمشاريع المتعلقة بإعادة الإعمار بهدف خلق صورة إيجابية عن دور الإمارات في أماكن انتشارها.

- في عدن: قامت بحملات إعلامية بموازاة أنشطتها التنموية للسيطرة الكاملة على المدينة وإظهار نفسها على أنها الطرف الوحيد المتواجد بقوة على الأرض والآمر الناهي فيها.

- في سقطرى: عملت على عادة تأهيل البنية التحتية التي دمّرها إعصارا "شابالا" و"ميغ" في تشرين الأول/ نوفمبر 2015، بما فيها الاتصالات والسياحة وتدريب الوحدات الأمنية. بعدها أطلقت الإمارات يدها لشراء الأراضي وإدارة المرافق الحكومية وبناء منشآت خاصة بها، وصولًا إلى اتخاذ إجراءات عسكرية في الأرخبيل.

والواضح أنّ جانبًا كبيرًا من هذه الأعمال لا يتّجه نحو احتياجات المجتمع الملحّة بقدر ما يركّز على جوانب هامشية تهدف الإمارات من خلالها إلى الترويج إعلاميًا لأنشطة إنسانية وخدماتية وتنموية تطال عددًا من المجالات المختلفة. وفي الواقع فإن بعض هذه الأعمال، اتخذ طابعًا دعائيًا بما في ذلك التركيز على طلاء الجدران في المدارس والمشافي في محافظات هي أحوج إلى خدمات المياه والكهرباء والأمن الغذائي.

سابعًا: تحدّيات تواجه الإمارات

7.1 التباينات مع الرياض

تعمل الإمارات ضمن خطة جيوسياسية للسيطرة على اليمن، يتم بموجبها فصل الشمال عن الجنوب، بحيث تبسط أبو ظبي نفوذها على اليمن الجنوبي وبالتالي تؤمن السيطرة على موانئه، فيما يعطى الشمال إلى السعودية التي تهدف إلى جعله ضعيفًا ومسلوب القرار من خلال محاصرته.

المخطط الإماراتي الذي يختلف عن الرؤية السعودية كان سببًا في نشوب صراع بين طرفي التحالف على مراكز التحكم والنفوذ، وخاصة في مسألة تمثيل قيادة المنطقة لدى الغرب.

أشارت "صحيفة انفورماسيون" على الأهداف الحقيقية لأبو ظبي في اليمن بالقول: "أولًا، تريد تدمير الإسلام السياسي بجميع أشكاله. ثانيًا، التحكم بالقيمة الاستراتيجية للبحر الأحمر والسواحل الضيقة من القرن الأفريقي، حيث بنت لها قاعدة عسكرية في كل من جيبوتي وإريتريا. وثالثًا، تطوير وتعزيز قواتها الخاصة التي تدّرب وتراقب القوات المحلية التي تنوب عنها باعتبارها جنود حزام أمان لمصالحها"[62].

في هذا السياق تعتبر الصحيفة أن "الإمارات تبدو الطرف الوحيد في التحالف الذي يملك استراتيجية واضحة، فهي تستخدم جيوشًا خاصة أسّستها ودرّبتها وموّلتها في محاولة لضرب حزب الإصلاح بشكل أساسي"[63].

لتحقيق هذه الاستراتيجية، لا تألوا أبو ظبي جهدًا في تأمين أي طريق يخدم أجندتها، إذ تذهب لبناء جيش خاص والتحالف مع الانفصاليين في الجنوب، وصولًا إلى بناء معسكرات وقواعد واستخبارات خاصة بها.

7.2 "القاعدة" حليف للإمارات

فضلًا عن السجون السرّية التي أقامتها، سعت الإمارات إلى تحقيق أجندتها في اليمن بشتى الوسائل، ولو كان هذا يعني التعاون مع تنظيمات إرهابية بغية بسط النفوذ والسيطرة.

عن الدور الخفي في دعم التنظيمات الإرهابية وتغذيتها، تقول صحيفة "إنفورماسيون" إنه "فيما يتلقى السعوديون الاستياء الدولي الرئيس، تقوم الإمارات بالدور الأقوى على الأرض من خلال مليشيات محلية، ففي الجنوب تتحالف مع السلفيين والانفصاليين الجنوبيين"[64].

وتكشف صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية في تقرير لها عن انتشار الفوضى في المحافظات الجنوبية بالرغم من التواجد العسكري الإماراتي، حيث بدأت تنظيمات موالية للقاعدة تظهر مجددًا، وقد تحدث البعض عن تواصل استخباراتي إماراتي مع هذه التنظيمات عن طريق علاقات مع الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح بها[65].

---

[62] مصدر سابق، Saudierne er langt fra de eneste

[63] نفس المصدر.

[64] نفس المصدر.

[65] Yemeni official: Said Kouachi visited Yemen in 2011, linked up with al – qaeda , Jan 9, 2015, https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/yemeni-official-said-kouachi-visited-yemen-

وتلفت التقارير إلى تحالفات أبو ظبي مع أيمن عسكر، الذي عرف بانتمائه لتنظيم القاعدة، والذي بات اليوم مسؤولًا أمنيًا ذا علاقات وطيدة مع ضباط إماراتيين، فضلًا عن إقامته المتكررة في كل من دبي وأبو ظبي.

ويشير تقرير لفريق من الخبراء التابعين لمجلس الأمن إلى أن كتائب أبو العباس رفضت الانضواء في الجيش اليمني؛ فضلًا عن خضوع قوات رسمية -كقوات النخبة الحضرمية والنخبة الشبوانية وقوات الحزام الأمني التي ترعاها وتمولها الإمارات[66]. وهكذا عزز دور "أبو العباس" الصراع في تعز بدعم مباشر من الإمارات، كما سمح بانتشار عناصر تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية داخل تعز لتعزيز قواته وتقييد النفوذ السياسي لحزب الإصلاح[67].

7.3 فضيحة السجون السرية

تشكل السجون السرية التي أقامتها الإمارات في مناطق نفوذها محط متابعة من منظمات حقوقية عدة أضاءت على حجم التدخل الإماراتي في اليمن، وما ترتكبه القوات المدعومة من الإمارات من تجاوزات للقانون وحقوق الإنسان بحجة بسط الشرعية، وهو ما تناولته منظمات دولية مثل "منظمة العفو الدولية"[68] و "هيومن رايتس ووتش"[69] بالكشف عن شبكة من السجون السرية تسيّرها الإمارات ومن ينوب عنها من القوى.

---

in-2011-linked-up-with-al-qaeda/2015/01/09/12397f9a-983f-11e4-927a-4fa2638cd1b0_story.html?utm_term=.c5450dc1ab63

[66] تقرير أممي: السعودية والإمارات تمولان مليشيات باليمن، 20 آب/ أغسطس 2018،
https://goo.gl/DC269K

[67] "الخليج الجديد "أبو العباس".. ذراع الإمارات لاستنساخ تجربة عدن في تعز، 21 أيار/مايو 2017.
https://thenewkhalij.news/article/68698#.XSGv3L5S-M8https:/

[68] للاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية:
اليمن: الاحتجاز المطول والتعذيب الذي تعرض له عشرة صحفيين يبرز المخاطر التي يواجهها العاملون في وسائل الإعلام، 1 أيار / مايو 2019.
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/05/yemen-prolonged-detention-and-torture-of-10-journalists-illustrates-risks-faced-by-media-workers/

[69] للاطلاع على تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش:
اليمن: الإمارات تدعم قوات محلية ترتكب انتهاكات، 22 حزيران/ يونيو 2017.
https://www.hrw.org/ar/news/2017/06/22/305358

تتهم تقارير حقوقية دولية القوات الإماراتية وحلفاءها المحليين بالتورط في "حفلات تعذيب وحشية يتعرض لها المعتقلون في سجونها المتعددة، حيث تقوم قوات الأمن بالتعذيب والانتهاكات الجنسية لكسر إرادة المعتقلين، ومنها سجن الريّان، سيئ الصيت، في مدينة المكلا"[70].

وتضمّن تقرير صادر عن لجنة الخبراء قدَّم لمجلس الأمن شواهد ومعلومات سرّية عن الدور الإماراتي في اليمن من خلال دعم ميليشيات أبو العباس في تعز، الذي يرفض وضع قواته تحت قيادة الأركان اليمنية. وأكد التقرير وجود السجون السرية التابعة للإمارات أو قوات موالية لها حيث تُساء معاملة السجناء في المكلا[71].

وتضّمنت التقارير عشرات الأدلّة على أن الإمارات والقوات الموالية لها أقامت شبكة من السجون السرية في اليمن، وأخفت قسرًا أشخاص في عدن على مدى أشهر وأساءت معاملة آخرين محتجزين في المكلا.

7.4 انتهاكات الوكلاء المحليين

أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن القوات الإماراتية تحصل على أسلحة بمليارات الدولارات من دول غربية ودول أخرى لتقوم بنقلها إلى فصائل في اليمن لا تخضع للمساءلة ومعروفة بارتكاب جرائم حرب.

وفي باريس، رفعت شكوى قضائية لدى المحكمة العليا في فرنسا ضد المرتزقة الفرنسيين من قُدامى الجيش الذين يعملون لصالح شركة خاصة أميركية، لاتهامهم بارتكاب جرائم حرب في النزاع اليمني؛ وكذلك ضد محمد دحلان كشريك في هذه الجرائم. وكان سبقها إجراء قانوني مماثل في شكوى رفعت عام 2017 لدى المحكمة الجنائية الدولية بخصوص موضوع استخدام الإمارات جنودًا مرتزقة في الحرب باليمن.

---

[70] MAGGIE MICHAEL, "In Yemen's secret prisons, UAE tortures and US interrogates", AP, June 22, 2017,
https://www.apnews.com/4925f7f0fa654853bd6f2f57174179fe

[71] Colum Lynch , "Confidential U.N. Report Suggests Saudi-Led Coalition Failing in Yemen", foreign policy, August 18, 2017,
https://foreignpolicy.com/2017/08/18/confidential-u-n-report-suggests-saudi-led-coalition-failing-in-yemen/

7.5 نظرة اليمنيين للإمارات

لقيت الاستراتيجية الإماراتية في اليمن الكثير من التحديات والمعارضة الشعبية، حيث بات اليمنيون ينظرون إلى التواجد الإماراتي على أراضيهم على أنه تدخل في شؤونهم ويرون فيه قوة احتلال، ما أدّى إلى تململ شعبي واسع امتد حتى إلى "صفوف السلفيين الذين تستخدمهم وهم يرون أنفسهم وقودًا لمدافع الإماراتيين"[72]. وبعد دخول الحملة العسكرية للتحالف السعودي على اليمن عامها الخامس، وفي ظل ممارسات الإمارات في المحافظات اليمنية، وتحديدًا الجنوبية منها، يزداد سخط اليمنيين على سياسات أبو ظبي، وهو ما تُرجم في خروج عدد من المحافظات اليمنية بتظاهرات واحتجاجات رفضًا للتواجد الإماراتي، وفي مقدمتها سقطرى وعدن.

ترى صحيفة "إنفورماسيون"، أن اليمنيين ينظرون للإمارات كقوة احتلال، ويعتقدون أن الدور الإماراتي في حرب اليمن كارثي. وفي موازاة "ما تتلقاه السعودية من تحميلها المسؤولية والاستياء الدولي لدورها في حرب اليمن، فإن دور الدولة الصغيرة الإمارات هو الأقوى على الأرض، فطموح الإمارات لزيادة النفوذ الدولي جعل أمراء الحرب اليمنيين المتوحشين أكثر ثراء ودفع لتوسيع رقعة الحرب"[73].

يمكن معرفة مخاوف اليمنيين من خلال التالي:

- سيطرة الإمارات على الموانئ اليمنية، والتحكم بعودة الحكومة ونشر وتدرب قوات عسكرية خارج إطار الجيش اليمني.
- تأسيس الإمارات قواعد عسكرية في اليمن (جزيرة بريم) في مدخل باب المندب، وفي "جزيرة سقطرى" في بحر العرب.
- قيام أبو ظبي ببناء سجون سرية في اليمن، وتعذب مئات اليمنيين بتهم تتعلق بالإرهاب.
- تشكيل الإمارات للقوة العسكرية الخاصة بها من قبائل معيّنة واستثناء قبائل أخرى، الأمر الذي يجعل القبائل المستبعدة أهدافًا للتجنيد من قِبل تنظيم القاعدة.
- أدت التدخلات الإماراتية في اليمن أدّت إلى تآكل "الشرعية" اليمنية.
- تخوّف اليمنيين من سيطرة الإمارات على المناطق الغنية بالنفط.
- مخاوف من السيطرة على باب المندب.

---

[72] المصدر السابق، Saudierne er langt fra de eneste

[73] المصدر نفسه.

الأعداد السابقة:

العدد 1	الشيعة في البحرين	تموز 2011
العدد 2	المسلمون في فرنسا	أيلول 2011
العدد 3	الحركات السلفية في الدول العربية	تشرين الثاني 2011
العدد 4	الأقباط	تشرين الثاني 2011
العدد 5	الانتخابات النيابية في تونس	كانون الأول 2011
العدد 6	الحزب الشعبي الجمهوري التركي	كانون الأول 2011
العدد 7	حركة النهضة الإسلامية في تونس	تشرين الثاني 2012
العدد 8	الأحزاب الإسلامية في تركيا	كانون الأول 2012
العدد 9	الأزهر	كانون الأول 2012
العدد 10	أهم القوى السياسية في ليبيا بعد الثورة	كانون الثاني 2013
العدد 11	الحركات الإسلامية في الأردن	آذار 2013
العدد 12	أبرز العشائر السورية	نيسان 2013
العدد 13	المجموعات القتالية في سوريا	أيار 2013
العدد 14	مواقف المعارضة السورية من حزب الله	آب 2013
العدد 15	تظاهرات ساحة تقسيم – إسطنبول	أيلول 2013
العدد 16	حركة تمرّد المصرية	تشرين الأول 2013
العدد 17- عدد خاص	مجازر الوهابية عبر التاريخ	تشرين الأول 2014
العدد 18	جمهورية القرم	أيار 2014
العدد 19	الأقليات في تركيا	أيلول 2014
عدد خاص	داعش	أيلول 2015
العدد 20 - عدد خاص	خطوط النفط	شباط 2016
العدد 21	جماعة فتح الله غولن	تشرين الأول 2016
العدد 22	خطاب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب حول السياسة الخارجية الأميركية	تشرين الثاني 2016
العدد 23	إدارة دونالد ترامب: مجلس الأمن القومي وأبرز المستشارين	نيسان 2017
العدد 24	رؤية المعارضة لتجربة المجالس المحلية	تشرين الأول 2017
العدد 25	القضية الفلسطينية وحل الدولتين	تشرين الأول 2017

العدد 26	مأساة مسلمي الروهينغا في ميانمار	كانون الأول 2017
العدد 27	الشيعة في باكستان	كانون الأول 2017
العدد 28	مسح شامل للعقوبات الأميركية على حزب الله	تموز 2018
العدد 29	الأزمة الخليجية في عامها الأول	تموز 2018
العدد 30	جماعة الخوذ البيضاء في سوريا	تشرين الأول 2018
العدد 31	أبرز وقائع التعامل المعلن بين الكيان الإسرائيلي وفصائل من المعارضة السورية 2011 - 2018	تشرين الثاني 2018
العدد 32	المكوّنات السياسية في جنوب اليمن	كانون الأول 2018
العدد 33	قراءة في نتائج انتخابات الكونغرس النصفية لعام 2018	شباط 2019
العدد 34	استراتيجية الإمارات البحرية	آذار 2019
العدد 35	صعود اليمين المتطرف في أوروبا، أبرز العوامل والشخصيات والأفكار	أيار 2019

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610
فاكس 01/836611
خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي
Baabda 10172010
P.O.Box: 27/47
Beirut – Lebanon